

الفصل الحادي عشر

مشاركة القوى " الثالثة " في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦

سائد الزين

مقدمة

تنطلق هذه الورقة من فرضية وجود قوى ثالثة في المجتمع الفلسطيني، غير حركتي فتح وحماس، تتكون من مجموعة من الأحزاب والفصائل السياسية وشخصيات مستقلة تجمعها قواسم مشتركة سياسية واجتماعية كفيلة بتشكيل ائتلاف انتخابي قادر على تحقيق عدد أكبر من المقاعد في المجلس التشريعي، والعمل على إنهاء حالة الاستقطاب الثنائي في الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. تمثل القوى الثالثة خليطاً من قوى ماركسية ويسارية وقومية وليبرالية فلسطينية، بعضها قديم والبعض الآخر حديث التأسيس، بعضها قوى منظمة والبعض الآخر يتكون من شخصيات مستقلة، بعض هذه القوى نشأ من قوى أخرى (مثل الجبهة الديمقراطية وفدا).

تنقسم القوى " الثالثة " الفلسطينية^١ إلى ثلاثة اتجاهات: الأول ذو الفكر القومي العربي الذي يركز على الوحدة العربية والقومية العربية، وينضوي في إطار هذا الاتجاه، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير العربية، جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. أما الثاني فهو الاتجاه اليساري الذي يركز على

^١ تعني القوى الثالثة القوى التالية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الجبهة العربية الفلسطينية، وكتل انتخابية جديدة تمثل شخصيات مستقلة مثل كتلة " الطريق الثالث " وكتلة " وعد " .

التحرر الوطني والاجتماعي والعدالة الاجتماعية، مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب (الشيوعي سابقا) والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا). والاتجاه الثالث هو الوسط الليبرالي الذي تمثله كتلة الطريق الثالث والمبادرة الوطنية الفلسطينية.^٢ إلا أنه قد يكون هناك وجهات نظر مختلفة حول هذا التقسيم وقد يوجد تقسيمات وتصنيفات أخرى.

تحلل هذه الورقة أسباب فشل القوى الثالثة في تشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ وعدم تمكن القوائم الانتخابية الممثلة لهذه القوى من الحصول على نتائج مهمة.

(١) أسباب فشل القوى الثالثة الفلسطينية في تشكيل ائتلاف انتخابي

جرت سلسلة من الحوارات بين القوى الثالثة على مدار عام كامل أو أكثر (العام ٢٠٠٥) لتشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، وأخذت هذه الحوارات مسارات متعددة جماعية وثنائية شاركت فيها فصائل منظمة التحرير وأحزاب حديثة النشأة وشخصيات مستقلة. لكن هذه الحوارات فشلت في تحقيق ائتلاف انتخابي يجمع القوى الثالثة كتيار ينافس حركتي فتح وحماس، وخاضت تسعة قوائم انتخابية الانتخابات التشريعية جميعها تمثل القوى الثالثة، من ضمنها قائمتان هما قائمة " البديل " التي تشكلت من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية التي تشكلت من جبهة النضال الشعبي وحزب الخضر وحركة كفى.

يستعرض هذا الجزء الأسباب الذاتية والموضوعية لفشل القوى الثالثة الفلسطينية في تشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، كالموقف من عملية السلام وطبيعة الائتلاف وطريقة اختيار مرشحيه والخلاف على أحجام القوى المشكلة لهذا الائتلاف.

١ . الخلاف حول الرؤية السياسية

ظهر خلاف سياسي بين القوى " الثالثة " خلال الحوارات التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦، حول الموقف من الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، والموقف من خطة خارطة الطريق، ووثيقة " جنيف "، والمشاركة في حكومات السلطة الفلسطينية على أساس برنامج عملية السلام. تعارض

^٢ مقابلة أجراها الباحث مع قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وعضو المجلس التشريعي عن قائمة " البديل "، ٢٠٠٦/٣/٥.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اتفاقيات السلام التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ونتائجها، كما ترفض خطة " خارطة الطريق " و " وثيقة جنيف " والمشاركة في حكومات السلطة الوطنية المشكلة على أساس برنامج عملية السلام، بينما حزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني توافق على اتفاقيات السلام وخطة " خارطة الطريق " من حيث المبدأ وشاركت في عدة حكومات فلسطينية، وتحفظ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على خطة خارطة الطريق وتدعو إلى عزل العوامل السلبية فيها من خلال خطوات معينة، ولدى الجبهة الديمقراطية استعداد للمشاركة في حكومات السلطة الوطنية على أساس البرنامج الوطني الفلسطيني وفي إطار حكومة وحدة وطنية .

أخرج الخلاف السياسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مكونات الائتلاف الانتخابي الثالث في الانتخابات التشريعية الثانية، إلا أن بعض القوى الثالثة ذكر أن الاتفاق على البرنامج السياسي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان ممكناً ووارداً؛ حيث تم التوصل إلى مسودة برنامج سياسي مع العديد من القوى الثالثة بما فيها الجبهة الشعبية، إلا أن الأخيرة عبرت صراحة عن نيتها خوض الانتخابات التشريعية منفردة^٣.

٢ . الاختلاف حول " طبيعة " الائتلاف الانتخابي " الثالث "

برز خلاف حول طبيعة الائتلاف الانتخابي " الثالث " أو " الديمقراطي " وموقفه من المشاركة في الحكومة الفلسطينية؛ هل هو ائتلاف معارض سلفاً للحكومة الفلسطينية، أم تيار أو ائتلاف ديمقراطي يخوض الانتخابات التشريعية ثم يحدد موقفه من الحكومة والمشاركة فيها أو عدم المشاركة بناء على البرنامج السياسي للحكومة . رأت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمبادرة الوطنية الفلسطينية تشكيل ائتلاف معارض سلفاً للحكومة، بينما تبنت كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني وفدا وجبهة النضال التوجه القائم على تحديد الموقف من الحكومة على أساس برنامجها السياسي^٤.

ارتبطت مسألة الاختلاف حول طبيعة الائتلاف الانتخابي الثالث بالرؤية السياسية والموقف السياسي للقوى الثالثة، مما أدى إلى طغيان الموقف السياسي على البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي أو " الداخلي " .

^٣ مقابلة أجراها الكاتب مع د. أحمد مجدلاني، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ورئيس قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، رام الله، ١٨/٣/٢٠٠٦ .

" المشكلة مع الجبهة الشعبية ود. مصطفى البرغوثي هو حول طبيعة الائتلاف . هم كانوا يريدون ائتلاف معارضة ديمقراطية، بمعنى " ائتلاف معارضة " سلفا ضد السلطة، معارضة بالمطلق . هذه هي النقطة الرئيسية أما الأطراف الأربعة الأخرى (الجبهة الديمقراطية، فدا، جبهة النضال، وحزب الشعب) فكانت تريد بناء تيار ديمقراطي، يحدد موقفه من السلطة، معارضا أو مشاركا فيها، في ضوء البرنامج الذي سيقدم، لا أن يكون هناك برنامج معارضة للسلطة مسبقا " .^٥

٣ . التعصب الفصائلي الفئوي والنزعة الذاتية الشخصية

أدت الفئوية الفصائلية والنزعة الذاتية الشخصية لدى بعض قياديي القوى " الثالثة "، بإصرارهم على ترؤس القائمة الانتخابية أو وضع أسماءهم في مواقع متقدمة فيها إلى إفشال محاولات تشكيل قائمة انتخابية "ثالثة" واحدة في الانتخابات التشريعية الثانية. وتبين خلال الحوارات التي جرت لتشكيل الائتلاف " الثالث " أن المسألة الفصائلية والشخصية أهم من الاتفاق على البرنامج والفكرة والهدف من الائتلاف ما أجهض فكرة التحالف أو الائتلاف " الثالث "، مما أظهر فشل القوى الثالثة في تقديم النموذج " الحدائي " أو العصري للحزب السياسي الذي يركز على الأهداف والرؤية والمهام والعمل، ويقدم ثقافة مغايرة بديلة تقدمية ينسجم فيها الخطاب مع الممارسة على أرض الواقع، ولا يكون أسيرا للثقافة السياسية السائدة في المجتمع .

" الذي أعاق إمكانية الوصول إلى تشكيل قائمة واحدة لخوض الانتخابات و تأسيس تيار ديمقراطي حقيقي يشكل قوة جذب للوطنيين والديمقراطيين الفلسطينيين في مواجهة حالة الاستقطاب الثنائي الكبيرة ما بين حماس وفتح، وتؤسس أيضا لعنصر توازن في المجتمع والحياة السياسية هي العوامل التالية :

- ١- المبالغة المفرطة في تقدير حجم وقوة كل طرف .
- ٢- الانحياز للعصبوية التنظيمية والفئوية وتغليبها على مصلحة بناء هذا التيار .
- ٣- النزعات الشخصية والأناوية المفرطة لدى البعض الذي كان يضع مصلحته الشخصية والخاصة فوق مصلحة حزبه .

هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى عدم نضوج هذه القوى من أجل هذا التحول أو قراءة المعطيات لإحداث هذه التحول الكبير وبالتالي كانت نتيجتها أننا أضعنا فرصة تاريخية كان ممكن أن لا تؤدي فقط إلى خوض الانتخابات وإنما إلى تأسيس تيار ديمقراطي مستقل يحرز نتائج أفضل " .^٦

^٤ د. أحمد مجدلاوي، مقابلة، ١٨/٣/٢٠٠٦ .

^٥ د. أحمد مجدلاوي، مقابلة، ١٨/٣/٢٠٠٦ .

^٦ د. أحمد مجدلاوي، مقابلة، ١٨/٣/٢٠٠٦ .

٤ . الاختلاف حول طريقة اختيار مرشحي القائمة الموحدة وأحجام القوى ، ورتاسة القائمة ، وترتيب المقاعد

اختلفت القوى الثالثة حول آلية اختيار المرشحين للانتخابات التشريعية الثانية، ففي حين اقترحت كل من الجبهة الديمقراطية وجبهة النضال الشعبي إجراء انتخابات تمهيدية لاختيار المرشحين، رفضت الجبهة الشعبية هذا الاقتراح لاعتقادها أن حجمها التصويتي يعادل ١٠٪ من الناخبين على اعتبار أن نصف (أو أكثر) الذين صوتوا لصالح د. مصطفى البرغوثي في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٥ هم من الجبهة الشعبية ومؤيديها ما يعني عدم إجراء انتخابات تمهيدية. وتقول الجبهة الشعبية أنها في هذا الصدد تستند إلى نتائج انتخابات المجالس المحلية والمنظمات الأهلية على اختلافها واستطلاعات الرأي العام^٧. أما المبادرة الوطنية الفلسطينية فقد رفضت إجراء انتخابات تمهيدية بسبب معرفة حجمها من خلال الانتخابات الرئاسية الثانية أيضا حيث رأت نفسها القوة الثالثة بعد حركتي فتح وحماس^٨.

"النسبة بين الجبهة الشعبية والقوى اليسارية الأخرى هي ٣ إلى ١، لكن كان من الصعب الإقرار بهذه النتائج أو الأرقام قبل الانتخابات من قبل القوى الثالثة الأخرى. حاولنا في الجبهة أن نقول للجميع أن نتحمل مسؤولية خاصة في تشكيل هذا الائتلاف، لكن يا رفاقنا وإخوتنا الأعزاء لا يمكن أن يتم في ظل نكران مطلق لوزن الجبهة ووضعها المميز في إطار مثل هذا الائتلاف، وقد منّا صيغ عديدة لتسهيل الأمر"^٩.

أظهرت نتائج استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التي أجراها قبل ويوم الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ والنتائج الرسمية للانتخابات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية أن حجم التأييد لقائمة الشهيد أبو علي مصطفى التي تمثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أقل من ١٠٪ بكثير. بلغ التأييد السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في استطلاع رقم ١٨ الذي تم إجراءه في شهر كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ (٢٪)، وحصلت في استطلاعي ما قبل الانتخابات التشريعية اللذين تم إجراءهما على التوالي في ٢٨ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ و ١٧ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ على (٣٪) فقط. وفقا للنتائج الرسمية للانتخابات التشريعية حصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على ٤٪ فقط من أصوات الناخبين.

^٧ مقابلة أجراها الباحث مع جميل المدلاوي عبر الهاتف، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٢٠٠٦/٤/١٣.

^٨ د. أحمد مجدلاوي، مقابلة، ٢٠٠٦/٣/١٨.

^٩ جميل المدلاوي، مقابلة، ٢٠٠٦/٤/١٣.

أما قائمة فلسطين المستقلة التي تمثل المبادرة الوطنية الفلسطينية و " المستقلين " فقد حصلت في استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية على ٥٪ كتأييد سياسي في الشارع الفلسطيني (استطلاعي) ما قبل الانتخابات التشريعية، ٢٨/١٢/٢٠٠٥ و ١٧/٠١/٢٠٠٦)، بينما حصلت قائمة " فلسطين المستقلة " فعليا حسب النتائج الرسمية النهائية التي أصدرتها لجنة الانتخابات المركزية على ٣٪ من الأصوات فقط . (أنظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١) نتائج القوى الثالثة الرئيسية حسب استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وتقديرات هذه القوى لحجومها، والنتائج الرسمية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية

النتائج الرسمية للانتخابات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية ٢٠٠٦	نتائجها حسب استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ٢٠٠٦/١/١٧	تقديرات القوى الثالثة نفسها لحجومها	القوائم الانتخابية للقوى الثالثة
٣٪	٢٪	٧٪ (مجموع ما حصل عليه بسام الصالحي وتيسير خالد في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥ وبدون أصوات "فدا")	قائمة البديل يترأسها قيس عبد الكريم
٣٪	٥٪	القوة الثالثة بعد فتح وحماس حسب نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥	قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي
٤٪	٣٪	١٠٪	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعادات
٠,٧٪	٠,٣٪	لم تعط القائمة تقديرا لحجمها وطرح إجراء انتخابات تمهيدية لهذا الغرض	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية يترأسها احمد مجدلاني

المصدر: الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية قبل الانتخابات التشريعية الثانية، والمقابلات التي أجراها الباحث مع ممثلي القوى الثالثة الرئيسية، والنتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية .

من الجدير ذكره أن د. مصطفى البرغوثي مرشح المبادرة الوطنية الفلسطينية حصل على ٢١٪ من الأصوات الصحيحة في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٥ في ظل مقاطعة حركة حماس للانتخابات الرئاسية ودعم الجبهة الشعبية وجزء من مؤيدي حركتي فتح وحماس ومستقلين ووطنيين وإسلاميين له في الانتخابات الرئاسية . (أنظر جدول رقم ٢) وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تعتبر نتائج الانتخابات الرئاسية بالنسبة للمبادرة الوطنية معيارا أو مؤشرا بالنسبة لنتائجها في الانتخابات التشريعية .

جدول رقم (٢) مصادر الأصوات التي حصل عليها د. مصطفى البرغوثي
في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥

النسبة المئوية	مصادر التصويت له
٢٪	حزب الشعب
١٢٪	الجبهة الشعبية
١٨٪	حركة فتح
١٥٪	حركة حماس
١٪	الجبهة الديمقراطية
٣٪	الجهاد الإسلامي
٠٪	فدا
٥٪	مستقل إسلامي
١٨٪	مستقل وطني
٢٤٪	لا أحد مما سبق
٢٪	غير ذلك

المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في يوم الانتخابات الرئاسية ٩/١/٢٠٠٥

ترى كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب أن حجم كل منهما قد حدد حسب نتائج الانتخابات الرئاسية العام ٢٠٠٥، بينما حجم الجبهة الشعبية غير معروف كونها لم تشارك في أية انتخابات عامة ودعمت د. مصطفى البرغوثي في الانتخابات الرئاسية.^{١٠}

٥. غياب الإرادة لدى القوى المشاركة في هذا الائتلاف

شكل غياب الإرادة لتشكيل الائتلاف لدى بعض القوى، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كان يقوم توجهها على خوض الانتخابات بشكل منفرد مثل حركتي فتح وحماس. وقد يكون السبب نية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين معرفة حجمها الحقيقي في الشارع الفلسطيني، واعتقادها بأن خوضها للانتخابات مع كتل أخرى سيخفض عدد مقاعدها في المجلس التشريعي الجديد.

^{١٠} مقابلة أجراها الباحث مع قيس عبد الكريم، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ١٥/٣/٢٠٠٦.

" كان الاتجاه تشكيل ائتلاف من حركات سياسية : هي المبادرة الوطنية والجهة الشعبية ، وحركات اجتماعية مثل اللجان العمالية والنسوية وحركة الدفاع عن المعاقين . رفضت الجبهة الشعبية التحالف معنا لاحقا في البلديات وحتى في المواقع التي دعمناهم فيها في بيت لحم وبيت جالا أنكروا وجود التحالف ، وهذا أعطانا مؤشرا . وافقنا على ترؤس السيد سعادات القائمة لكن اتضح لنا أنهم لا يريدون التحالف نفسه . هم يريدون تحالف تقوده الشعبية ليس تحالف ديمقراطي وتحالف شركاء ، كان من الممكن البناء عليه وانضمام الجبهة الديمقراطية إليه لو استمر " .^{١١}

(٢) أسباب حصول القوى الثالثة على نتائج متواضعة

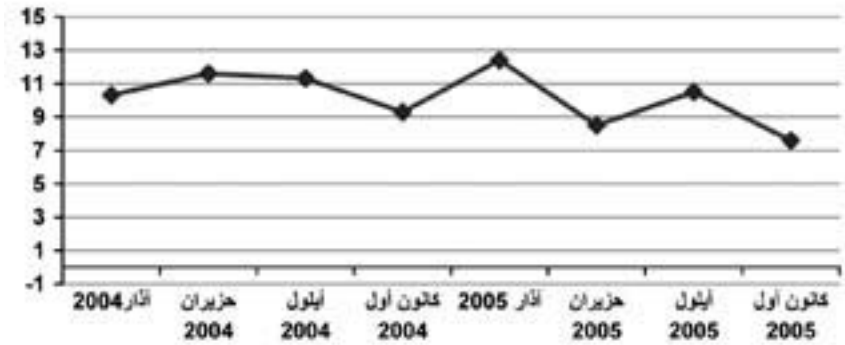
حصلت قوائم " البديل " و " أبو علي مصطفى " و " فلسطين المستقلة " على نتائج دون تقديراتها لحجومها ودون توقعاتها ، بينما لم تتمكن قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية التي تتكون من جبهة النضال الشعبي وحركة كفى وحزب الخضر من اجتياز نسبة الحسم . فقد حصلت القوى الثالثة مجتمعة على ما مجموعه ١٤٪ من أصوات الناخبين على مستوى القوائم ، وعلى ٩ مقاعد من أصل ١٣٢ مقعداً أي ٧٪ من مجمل مقاعد المجلس التشريعي الجديد . (ثلاث مقاعد للجبهة الشعبية ومقعدين لقائمة البديل ومقعدين لقائمة فلسطين المستقلة ومقعدين للطريق الثالث) ، ولم تحصل أي من القوى الثالثة على أي مقعد في الدوائر الانتخابية الستة عشر .

١ . ضعف تأييد القوى الثالثة في المجتمع الفلسطيني

تظهر استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن نسبة التأييد للأحزاب والفصائل الفلسطينية المشكلة للقوى الثالثة ضعيفة مقارنة بالتأييد الذي تحصل عليه حركتي فتح وحماس . لم تتجاوز نسبة التأييد لهذه القوى والمستقلين الوطنيين خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عن ١٣٪ في الشارع الفلسطيني . يظهر الشكل التالي نسبة التأييد الذي تحصل عليه القوى الثالثة خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ .

^{١١} مقابلة أجراها الباحث مع د. مصطفى البرغوثي ، سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية ورئيس قائمة " فلسطين المستقلة " ، رام الله ، ١٩ / ٤ / ٢٠٠٦ .

شكل رقم (١) نسبة التأييد للقوى الثالثة في الشارع الفلسطيني خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ حسب استطلاعات الرأي العام^{١٢}



يتركز تأييد القوى الثالثة في المجتمع الفلسطيني في أربع فئات حيث أعرب ٦٤٪ من المسيحيين و ٣٢٪ من غير المتدينين و ٢٣٪ من التجار و ٢٢٪ من مرتفعي الدخل (الذين يتقاضون أكثر من ٤٨٠٠ شيكل شهريا) عن تأييدهم للقوى الثالثة. لكن نسبة هذه الفئات في المجتمع الفلسطيني قليلة حيث يشكل المسيحيون ٥, ٢٪ فقط، وكل من غير المتدينين والتجار ٥٪، أما مرتفعي الدخل فنسبتهم ٢٪ فقط من المجتمع. فيما لا تحظى القوى الثالثة بتأييد فئتي الشباب والمرأة حيث يؤيد ١٣٪ من الشباب و ١٢٪ من النساء فقط القوى الثالثة في حين يشكل الشباب ٦٠٪ والنساء ٥٠٪ من المجتمع.

٢. اعتقاد الجمهور بعدم توفر القدرة أو القوة لدى القوى الثالثة لقيادة عملية الإصلاح ومحاربة الفساد

أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥ / ١ / ٢٠٠٦ أن نسبة ٦٪ فقط من الناخبين تعتقد بأن "قوى اليسار" (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والمبادرة الوطنية وحزب الشعب الفلسطيني) هي الأقدر على محاربة الفساد وإجراء إصلاحات سياسية واسعة، واعتقدت نسبة من ٥٪ فقط من الناخبين بأن "قوى اليسار" هي الأقدر على فرض النظام والقانون. بينما رأى ٥٠٪ من الناخبين أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي قادرتان على محاربة الفساد وإجراء إصلاحات سياسية واسعة.

١٢ أنظر استطلاعات الرأي العام الدورية التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على الموقع الإلكتروني www.pcpsr.org.

يعتبر ٢٥٪ ممن تم استطلاع آراءهم في يوم الانتخابات التشريعية أن العامل الأهم في اختيار القائمة الانتخابية هو قدرتها على محاربة الفساد، بينما يرى ٢٩٪ من الناخبين في نفس الاستطلاع أن المشكلة ذات الأهمية الأولى التي تواجه الفلسطينيين هي انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي، بينما نالت مشكلة تفشي البطالة وانتشار الفقر ٢٧٪ واستمرار الاحتلال وممارساته اليومية ٢٧٪.

" كان من المفروض أن تقدم القوى الديمقراطية النموذج البديل الجاد للناخب الفلسطيني ويجعله بأن يثق ان هذه القوى قادرة على تقديم النموذج البديل للنموذج السابق، من هنا كان تصويت الناخب " للإصلاح والتغيير " ممثلاً في حركة حماس . ولم يكن قدراً أن نقول أن هذه النتائج التي كنا أمامها لولا عوامل في حركة فتح وما تعانیه من أزمات، والتيار " الديمقراطي " وما يعانیه من أزمات أيضا " ١٣ .

٣ . ضعف القوى اليسارية الفلسطينية وتراجعها

تعاني القوى اليسارية الفلسطينية -التي تعتبر القوى الأساسية في القوى الثالثة - من إشكالات ذاتية أهمها:

- الانشقاقات المتتالية داخلها منذ ستينيات القرن الماضي أعطى صورة سلبية عنها أمام الناخب الفلسطيني وأضعف تأثيرها في المجتمع . فقد انشقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في العام ١٩٦٩ ، كذلك تشكلت الجبهة الشعبية -القيادة العامة والجبهة الثورية وغيرها من الجبهات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في نفس الفترة تقريبا . وفي العام ١٩٩١ تشكل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) من الجبهة الديمقراطية . كذلك استقال جزء من قياديي وكوادر من حزب الشعب الفلسطيني لينضموا إلى المبادرة الوطنية الفلسطينية التي تأسست في العام ٢٠٠٢ ، بينما جزء من مرشحي قائمة " الطريق الثالث " كانوا أعضاء قياديين في " فدا " في السابق .
- غياب الديمقراطية داخل القوى اليسارية الفلسطينية نتيجة تركيز عملية صنع القرار داخلها بيد عدد قليل من قياداتها العليا واستخدام سياسة التعيين بدل الانتخابات أدى إلى استقالة عدد كبير من قيادات وأعضاء هذه القوى وضعف نشاطها وتأثيرها في الشارع الفلسطيني .

١٣ مقابلة أجراها الباحث مع فوز خليفة، مراقب وناشط يساري في التجمع الديمقراطي الفلسطيني، رام الله، ٢٠٠٦/٥/٣ .

- مراجع نفوذ هذه القوى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في العام ١٩٩٠/١٩٩١، وما نتج عنه من ابتعاد الكثير من قيادات وكوادر هذه القوى عنها؛ كالانزواء عن العمل السياسي، أو التوجه لتشكيل تيار أو "تجمع" ديمقراطي عريض يتكون من الشخصيات المستقلة الديمقراطية، أو المساهمة في تشكيل كيانات جديدة مثل المبادرة الوطنية الفلسطينية وقوائم انتخابية أخرى مثل "وعد" و"الطريق الثالث".

"يعود اضمحلال دور القوى اليسارية الفلسطينية إلى أسباب عديدة: السبب الأول أنها لم تستطيع مجتمعة أن تشكل قوة موحدة تطرح نفسها للجمهور وتطرح حلولاً واقعية للمشاكل التي يعاني منها هذا الجمهور على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي العام، بل خاضت الانتخابات متشرذمة. السبب الثاني هو الخطاب السياسي الذي تبنته هذه القوى. السبب الثالث هو فعلها في الميدان الجماهيري وصياغتها لعلاقة تقوم على عدم التماس مع الجماهير، وإدارتها لعلاقة ذات طابع بيروقراطي مع الجمهور. أي أن الأزمة التي يعاني منها اليسار الفلسطيني بنوعية تطال الفكر والسياسة والعلاقات التنظيمية التي تنظم العلاقات الداخلية وعلاقة هذه القوى مع الجمهور".^{١٤}

٤ . طبيعة النظام الانتخابي

قلل النظام الانتخابي المختلط بالمناصفة (التمثيل النسبي والدوائر) من تمثيل القوى الثالثة في المجلس التشريعي الفلسطيني بسبب منح هذا النظام الأحزاب الكبيرة السيطرة على مقاعد الدوائر^{١٥}. يمنح النظام الانتخابي المختلط نظام الأكثرية المطبق في الدوائر المجال للسيطرة على مقاعد الدوائر مما يساعد على ظهور ثنائية حزبية ويضعف من فرص الأحزاب والقوى الصغيرة. كذلك فإن نظام الأكثرية يمنح الفرصة للفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات وليس على الأغلبية المطلقة لعدد المقترعين (٥٠٪+١) ما يعني أن الحزب الذي يتفوق على الأحزاب الأخرى بفارق بسيط يتمكن من الفوز بكافة المقاعد المخصصة للدائرة. بالنسبة للدوائر لم يتمكن أي من مرشحي القوى الثالثة أو المستقلين من الحصول على أي مقعد في الدوائر الانتخابية الستة عشر، بسبب حالة الاستقطاب الحادة بين حركتي فتح وحماس في هذه الانتخابات، باستثناء المرشحين المستقلين الذين دعمتهم حركة حماس (د. حسن خريشة، ود. زياد أبو عمرو، وحسام الطويل، وجمال الخضري).

^{١٤} فوز خليفة، مقابلة، ٣/٥/٢٠٠٦.

^{١٥} أنظر ورقة جهاد حرب في هذا الكتاب "قانون الانتخابات الفلسطيني" ص ٣٦-٣٩.

حاولت القوى الثالثة العمل على صياغة قانون انتخابات جديد يعتمد مبدأ التمثيل النسبي بشكل كامل، غير أن عددا كبيرا من نواب حركة فتح في المجلس التشريعي السابق أصر على القانون المختلط اعتقادا خاطئا منهم بأنهم سيفوزوا على مستوى الدوائر كما حدث في الانتخابات التشريعية الأولى العام ١٩٩٦.^{١٦}

ويحمل بسام الصالحي -رئيس كتلة " البديل " في المجلس التشريعي - الرئيس أبو مازن المسؤولية عن الشكل النهائي لقانون الانتخابات؛ حيث أنه حسب الصالحي لم يصر الرئيس على اعتماد التمثيل النسبي الكامل، وبالتالي فإن نظام الأغلبية ذو الدوائر المتعددة منح الكتلة الكبيرة (في هذه الحالة حركة حماس) الفرصة لاكتساح معظم مقاعد المجلس التشريعي على حساب حركة فتح والكتل الصغيرة. لو أن النظام الانتخابي كان نسبيا مائة بالمائة لحصلت القوى الثالثة على ١٨ مقعدا بدلا من ٩ فقط، أي ١٤٪ من عدد مقاعد المجلس التشريعي ١٣٢، وهي النسبة التي حصلت عليها القوى الثالثة على مستوى النظام النسبي.

" في رأيي، حماس استفادت من القانون الانتخابي وتشتت مرشحي فتح، وهذا لعب دور مهم في زيادة مقاعد حماس، النتائج كان ممكن أن تتعدل بالنسبة لحماس وفتح في الدوائر ربما لو كان هناك تنسيق أفضل بين مرشحي فتح واليسار، بالنسبة للقائمة حماس نجحت في تقديم نفسها كبديل للتغيير قادر على أن يهزم فتح وكان هذا المطلوب للتغيير من وجهة نظر الجمهور".^{١٧}

٥. المال وضعف الأداء والتخطيط في الحملات الانتخابية

يعتقد بعض أقطاب القوى الثالثة أن عنصر المال أثر إلى حد ما على نتائج الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦، فقد وظفت بعض الكتل الانتخابية " المال السياسي " في الانتخابات التشريعية لصالحها مثل كتلتي حركة فتح وحماس، بينما كانت الكتل الثالثة هي الكتل الفقيرة ماليا. ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأنه كان من الممكن حصول القوى الثالثة على أصوات أكثر لو كان لديها مال أكثر تستخدمه في حملاتها الانتخابية^{١٨}. كما أنه رافق قلة المال ضعف في التخطيط والتنظيم والأداء خلال الحملة الانتخابية للقوائم الانتخابية " الثالثة " باستثناء كتلة " الطريق الثالث ". لكن د. مصطفى

^{١٦} مقابلة أجراها الباحث مع بسام الصالحي، رئيس كتلة البديل البرلمانية في المجلس التشريعي وأمين عام حزب الشعب الفلسطيني، رام الله، ١٣/٤/٢٠٠٦.

^{١٧} بسام الصالحي، مقابلة، ١٣/٤/٢٠٠٦.

^{١٨} يوضح التقرير النهائي للجنة الانتخابات المركزية المتعلق بالتقارير المالية للقوائم الانتخابية أن قائمة " الشهيد أبو علي مصطفى " هي القائمة الانتخابية ذات الإنفاق الأقل في الحملة الانتخابية من بين القوائم التي اجتازت نسبة الحسم، بينما أنفقت قائمة " البديل " وائتلاف " فلسطين المستقلة "، كل على حدة، أكثر مما أنفقت قائمة الإصلاح والتغيير. أنظر الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية. www.elections.ps

البرغوثي رئيس قائمة فلسطين المستقلة يعتقد بأن الاحتكاك واللقاء المباشر مع الناس مؤثر أكثر من كل مظاهر الحملة الانتخابية الدعائية رغم أهميتها، ويعتقد بأنه ينبغي عدم إعطاء عنصر " المال " أكبر من حجمه .

" يؤسفني أن أقول أن كل فصائل اليسار بما فيها الجبهة كان الأداء الأضعف، ولا أبالغ أن شخصيات وقوى حديثة وظفت أموالاً أعلى من أموال اليسار لكن كذلك كانت مهنية أكثر من اليسار، كان هناك ضعف واضح لدى " اليسار " من حيث الانتشار والفعالية التنظيمية والمهنية والكفاءة الإدارية في إدارة الحملات الانتخابية " .^{١٩}

٦ . عدم وضوح الهوية اليسارية للكتل الانتخابية الثالثة في الحملة الانتخابية

تميزت الحملة الانتخابية لكافة القوى المشاركة في الانتخابات، وبخاصة القوى الثالثة، بميزتين: الأولى هي تشابه الشعارات والبرامج الانتخابية التي ركزت على القضايا الداخلية ومقاومة الجدار الإسرائيلي والاستيطان، وافتقار هذه البرامج إلى آليات وأدوات العمل والتنفيذ والرؤية، والثانية عمومية البرنامج لدى الكتل الثالثة، الأمر الذي أفقدها عنصر قوة ونجاح ألا وهو التميز. يقول بسام الصالحي رئيس كتلة " البديل " في المجلس التشريعي إن وجهتي نظر كانتا تتجاذبان داخل كتلة " البديل " بالنسبة للحملة الانتخابية: الأولى تقول بضرورة العمومية في البرامج الانتخابية نظراً لأهمية تأثير العامل الديني على الناخب الفلسطيني، بينما كانت تعتقد الثانية بضرورة إبراز الطابع اليساري والهوية اليسارية لكتلة " البديل " من خلال البرنامج الانتخابي والشعارات الانتخابية، إلا أن الشكل النهائي للحملة الانتخابية كان " بين بين " .^{٢٠}

يرى أحمد قطامش بأنه كان على القوى الثالثة " اليسارية " أن تزواج في حملاتها الانتخابية بين الخطاب الليبرالي الذي يطالب بدورية الانتخابات وسيادة القانون وفصل السلطات والمساءلة والمحاسبة واحترام حقوق الإنسان من جهة، والخطاب الطبقي القائم على المساواة والانحياز للفقراء والشغيلة ومساواة المرأة بالرجل والحق في التفكير والاعتقاد من جهة أخرى الأمر الذي يكسب هذه القوى وضوحاً وتميزاً وقوة وأصواتاً .^{٢١}

^{١٩} جميل المجدلوي، مقابلة، ١٣/٤/٢٠٠٦ .

^{٢٠} بسام الصالحي، مقابلة، ١٣/٤/٢٠٠٦ .

^{٢١} مقابلة أجراها الباحث مع الكاتب اليساري أحمد قطامش، رام الله، ٢٥/٤/٢٠٠٦ .

٧ . صعود الإسلام السياسي

شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي صعود " الإسلام السياسي " في العالم العربي من جهة وتراجع أو انهيار " اليسار " بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من جهة أخرى، مما انعكس سلبيًا على أحزاب وقوى اليسار الفلسطيني. تمثل حركتا حماس والجهد الإسلامي الإسلام السياسي في فلسطين، إلا أن حركة الجهاد الإسلامي قاطعت الانتخابات التشريعية الأولى والثانية. تتميز حركة حماس بالميزات التالية التي تعتبر نقاط قوة تزيد حظوظها في أية انتخابات: حسن التنظيم والإدارة والانضباط الداخلي، وقوة الحضور والنشاط على المستوى الشعبي، تمتع مرشحوها بالنزاهة، ووضوح الخطاب الإسلامي، واستخدام الدين في مخاطبة الناس، واستخدام مسألة معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل لمشاركة حماس في المجلس التشريعي بشكل واضح خلال الحملات الانتخابية، واعتقاد الجمهور بتوفر القوة والقدرة اللازمتان لدى حركة حماس للقيام بالإصلاح والتغيير المطلوبين، أو على الأقل هزيمة حركة فتح في الانتخابات تمهيدا للقيام بالإصلاح والتغيير.

٨ . عدم استقلالية بعض القوى الثالثة وعدم استيعابها للمستقلين

يعتقد البعض بأن من الشروط الأساسية لتشكيل " التيار الثالث " أو " الديمقراطي " في فلسطين استقلاليته عن القطبين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية (حزبي فتح وحماس)، وعدم ارتباط أي من مكونات هذا التيار بأي من هذين القطبين طالما أن القوى الثالثة تدعو إلى إنهاء حالة الاستقطاب الثنائية بينهما. وتعتبر مسألة استقلالية قوى التيار الثالث عن حزبي فتح وحماس مسألة في غاية الأهمية لتشكيل ائتلاف ديمقراطي، ومن العناصر والشروط الأساسية التي يجب توفرها في كافة القوى المشاركة في هذا التيار.

" للأسف بعض هذه القوى (كتلة الطريق الثالث) يتصرف باعتباره ظلًا لحركة فتح أو في حلف دائم معها وليسوا مستقلين عنها، والبعض الآخر يعمل في أجندة في محيط حماس. نحن نقول أن القوة الديمقراطية هي المستقلة مئة بالمئة، و فقط هذه القوة تستطيع ترسيخ نفسها في المستقبل " .^{٢٢}

^{٢٢} د. مصطفى البرغوثي، مقابلة، ١٩/٣/٢٠٠٦.

تمنح الاستقلالية للتيار الثالث المصدقية والتأييد في صفوف الناخبين والمجتمع بشكل عام*، لكن الاستقلالية لها تبعاتها ومتطلباتها مثل الاستقلالية المالية التي تقوم على الاعتماد الذاتي للقوى الثالثة وعدم الاعتماد على المخصصات الشهرية للفصائل التي تتلقاها من الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من وزارة المالية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية لتوفر لهذه القوى استقلالية في اتخاذ موقفها السياسي والفكري .

كما أنه لم تنجح القوائم الانتخابية التي تتكون من القوى الثالثة (البديل، الشهيد أبو علي مصطفى، والحرية والعدالة الاجتماعية) في تمثيل "المستقلين"، بينما نجحت قوائم "حماس" و"فلسطين المستقلة" و"الطريق الثالث" في اجتذاب عدد كبير من المستقلين ضمن قوائمها الانتخابية .

"لقد كانت حماس والمبادرة الوطنية أكثر نجاحا من حركة فتح والقوى اليسارية التي لم تأتلف مع شخصيات مستقلة تنظيميا وحصرت نفسها بقياداتها، وهذا أمر غير منطقي -خاصة في حالة القوى اليسارية- من الناحية الحزبية إذ ينبغي أن تتولى هذه القيادات مهامها حزبية داخلية تتعلق بتجاوز الأزمة التي يعيشها اليسار وترشيح شخصيات مستقلة للانتخابات تتمتع بجماهيرية عالية في الشارع الفلسطيني" .^{٢٣}

خلاصة

لا يمكن الحديث عن قوة "ثالثة" موحدة منظمة بل عن عدة قوى سياسية يوجد بينها تباينات واختلافات سياسية جوهرية وحساسيات فصائلية. على الرغم من الاتفاق الشكلي للقوى الثالثة في الخطاب والبرنامج حول القضايا الداخلية لم تستطع هذه القوى التفكير بشكل واسع وبعيد المدى باتجاه تشكيل تيار أو ائتلاف انتخابي ثالث يعبر عن أفكارها والنقاط المشتركة سياسيا ويخوض الانتخابات كافة كقائمة انتخابية واحدة تسعى لتحقيق أهداف محددة وتتصرف بشكل موحد، ويعطي نموذجا جديدا في الساحة الفلسطينية للناخب الفلسطيني لتشكيل تيار أو ائتلاف ثالث عريض يقدم رؤية سياسية واقتصادية - اجتماعية جديدة ومختلفة عن رؤية حركتي فتح وحماس وينتهي حالة الاستقطاب الثنائي بينهما في الساحة الفلسطينية. أظهر هذا الفشل القوى "الثالثة" بصورة الضعيف المفكك غير القادر على تشكيل ائتلاف انتخابي، ووضع

* وردت مسألة الاستقلالية أيضا في التقييمات الأولية التي أجراها حزب الشعب للانتخابات التشريعية الثانية؛ حيث أرجع التقييم أسباب النتائج التي حصل عليها الحزب في هذه الانتخابات إلى "تذبذب الموقف السياسي للحزب وعدم وضوح خطه، وتحالفه الطويل مع فتح (حزب السلطة) مما ترك انطبعا لدى الجماهير بأن الحزب تابع صغير يشارك في سلطة فاسدة أضرت بمصداقيته كثيرا". وقد ينطبق ذات التشخيص إلى نفس الدرجة على "فدا" وجبهة النضال الشعبي وكتلة الطريق الثالث .

^{٢٣} أحمد قطامش، مقابلة، ٢٥/٤/٢٠٠٦ .

علامة استفهام لدى الناخب حول مصداقية القوى " الثالثة " الفلسطينية وقدرتها على التغيير والإصلاح المطلوبين من خلال المجلس التشريعي .

يفترض أن تلعب القوى اليسارية الدور الرئيسي في تشكيل الائتلاف الثالث نظرا للرؤية التي تحملها والدور التاريخي الذي لعبته والدعوات المتكررة التي أطلقتها لتشكيل قطب ثالث في الساحة الفلسطينية يكسر حالة الاستقطاب الثنائي بين حركتي فتح وحماس ، إلا أن المشاكل والأزمات الفكرية والسياسية والتنظيمية والبنوية التي عانى منها اليسار الفلسطيني منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي أثرت بشكل سلبي على القوى اليسارية الفلسطينية من حيث انحسار وضعف نشاطها وقوتها وتأييدها في الشارع الفلسطيني . هذه الأزمات وهذا التراجع لليسار الفلسطيني المنظم عكس نفسه من خلال التشرذمات والانشقاقات التي حدثت في صفوف القوى اليسارية الفلسطينية ، وأيضا من خلال تشكيل حركات ثالثة جديدة مثل المبادرة الوطنية الفلسطينية وقوائم انتخابية جديدة مثل " وعد " و " الطريق الثالث " ، الأمر الذي زاد من تشتت وفرقة القوى الثالثة الفلسطينية .